

الكهرباء» تحت قبة «الشعب».. و٢٠١٩ عام كهربائي لحلب خربوطلي: ينقصنا ٥,٥ مليون م٣ من الغاز لمحطات التوليد.. واجتماع مع «النفط» لزيادة الكميات

محمد منار حبيجو

أعلن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي عن ١٣ مليون م٣ من الغاز ترد إلى محطات توليد الكهرباء بينما حاجاتها ١٨,٥ مليون م٣. كاشفاً أنه من المقرر أن يكون هناك اجتماع مشترك مع وزارة النفط برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس لدراسة إمكانية زيادة كميات الغاز لتحسين استدامة التوليد.

وخلال كلمة له تحت القبة أضاف خربوطلي: وبالتالي يوجد لدينا مجموعات غازية بحاجة إلى نحو ٥,٥ مليون م٣ من الغاز لإنتاج حوالي ٩٠٠ ميغاواط، وأعداً أن يتم تأمين التيار الكهربائي لكل شبر ومنزل ومنطقة تم تحريرها ضمن خطط زمنية لإعادة المنظومة الكهربائية كما كانت قبل الحرب.

وأكد خربوطلي أن الأغلبية العظمى من مجموعات التوليد عادت إلى الخدمة بعد الانتهاء من صيانتها التي بادتها الوزارة في منتصف الشهر التاسع من العام الحالي، مشيراً إلى أنه لم يتبق إلا مجموعتين بخاريين في محطة توليد بانياس سيتم الانتهاء منها بداية الأسبوع القادم وبالتالي ستنتهي فترة الصيانة.

وتطرق خربوطلي إلى مسألة الانقطاعات التي حدثت في الفترات الماضية موضحاً أن الشتاء دخل بشكل مفاجئ بعدما باشرت ورشات الصيانة بالصيانة والتي أعلنت عنها الوزارة أنها ستبدأ من منتصف الشهر التاسع من العام الحالي وتنتهي في بداية الشهر الحالي، وبالتالي كان عدد من مجموعات التوليد خارج الخدمة ما أدى إلى رفع ساعات التفتيش.

وأعرب خربوطلي عن فصل الشتاء يمر على المواطنين بشكل مقبول، كاشفاً عن خطة لإعادة المنظومة الكهربائية بشكل كامل إلى محافظة درعا



ليرة، وكان قد تم تدميرها من قبل ما يسمى بتنظيم داعش، مؤكداً أن المحطة حالياً جاهزة لاستقبال التور من المنطقة الوسطى.

وأشار خربوطلي إلى أنه تم الإعلان على إعادة إصلاح المجموعات الخمس في محطة توليد حلب الحرارية باستطاعة ١٥٠٠ ميغاواط بقيمة مالية حوالي ٢٠٠ مليار ليرة، لافتاً إلى أنه تم الإعلان عن إنشاء محطة تعمل على الغاز والبقول بقيمة ١٥٠ مليار ليرة.

وكشف خربوطلي أن وضع خطة تضمن وضع ٥٠٠ مركز لإعادة المنظومة الكهربائية إلى الأحياء الشرقية في حلب بقيمة ٥ مليارات ليرة، مضيفاً: سيكون عام ٢٠١٩ عاماً كهربائياً لمدينة حلب.

وكان قد تم تدميرها من قبل ما يسمى بتنظيم داعش، مؤكداً أن المحطة حالياً جاهزة لاستقبال التور من المنطقة الوسطى.

وقبما يتعلق بموضوع ريف دمشق أكد خربوطلي أنه يتم حالياً العمل على إعادة التغذية الكهربائية إلى الغوطة الشرقية، مشيراً إلى أن هناك عدة مشاريع فيما يتعلق بموضوع حلب منها أنه يتم تأهيل الخط ٤٠٠ كيلو فولت بطول ١٥٠ كم بتكلفة مالية ٧ مليارات ليرة.

وكشف خربوطلي أن وضع خطة تضمن وضع ٥٠٠ مركز لإعادة المنظومة الكهربائية إلى الأحياء الشرقية في حلب بقيمة ٥ مليارات ليرة، مضيفاً: سيكون عام ٢٠١٩ عاماً كهربائياً لمدينة حلب.

رغم أن الأضرار تجاوزت ٣٦ مليار ليرة وأنه يتم العمل على توصيف الأضرار والمواد اللازمة ومن ثم المباشرة بالعمل ضمن خطة زمنية. وفيما يتعلق بموضوع ريف دمشق أكد خربوطلي أنه يتم حالياً العمل على إعادة التغذية الكهربائية إلى الغوطة الشرقية، مشيراً إلى أن هناك عدة مشاريع فيما يتعلق بموضوع حلب منها أنه يتم تأهيل الخط ٤٠٠ كيلو فولت بطول ١٥٠ كم بتكلفة مالية ٧ مليارات ليرة.

مداخلات النواب

وأثار العديد من النواب الكثير من المواضيع التي تخص الواقع الكهربائي، فأثار الزبيري قضية تعويض الخبراء الوطنيين الذين يعيدون تأهيل المحطات الكهربائية، مشيراً إلى أن هناك تقارير إعلامية تؤكد أنهم وفروا ٥٢ مليار ليرة بينما لم تتجاوز المكافآت المصروفة لكل واحد منهم ١٥ ألف ليرة.

وشدد الزبيري على ضرورة أن يتناسب

٤٦ مليار ليرة الرسوم المترتبة على المواطنين في المناطق الساخنة والمقترح إعفاؤها
نواب: يفاجأ المواطنون بمبالغ كبيرة عند تقديمهم للحصول على براءة ذمة توفيق الأضرار

وأيد في ذلك النائب ماجد حليلة وحسب الطحان الذان تطرقا إلى ريف دمشق وخصوصاً الغوطة الشرقية.

واقترح النائب محمد قنبض أن يتم خصم ٥٠ بالمئة من قيمة الفواتير لمصلحة المواطنين الأمر الذي أثار موجة من الضحك تحت القبة.

وأشار نواب آخرون إلى موضوع تحديد ساعات تقنين الكهرباء ووضع برنامج بذلك لكيلا تتضرر الأدوات المنزلية في المنازل، فأكد على ذلك موعد ناصر بينما رأى زميله عامر الأسد أن واقع الكهرباء في اللاذقية عاد إلى الصفر وأن الانقطاع المتكرر يؤدي إلى ضرب الأدوات المنزلية، معتبراً أن عدد الأعضاء الذين رغبوا في المداخلات بلغ ٤١ نائباً مما يدل على أن هناك مشكلة.

ولفت نواب آخرون إلى مسألة الأخطاء في قراءة العدادات من المؤشرين الذين يخالفون توجيهات الوزارة في ذلك، ما يحلل المواطنين أعباء إضافية تنتج هذه الأخطاء.

الوزير يرد

وأكد خربوطلي أن هناك أخطاء في قراءة العدادات إلا أن هناك رقابة وتشديد مستمرين في هذا الموضوع، مشيراً إلى خطة الوزارة لتطبيق برنامج القراءة الآلية ما سيخفف من الأعباء على المواطنين، وهو حالياً قيد التنفيذ في منطقة معينة في ريف دمشق.

وأشار خربوطلي إلى أنه تم تشكيل لجنة لمعالجة مسألة العدادات المسروقة في الغوطة الشرقية وستكون النتائج مرضية للمواطنين في ذلك، مشيراً إلى أنه تم إعداد مذكرة لرئاسة مجلس الوزراء تتضمن إعفاء المواطنين الذين كانت منازلهم في المناطق التي كان يوجد فيها المسلحون من الرسوم والغرامات والفوائد، وقيمة المبلغ الإجمالية حوالي ٤٦ مليار ليرة.

التعويض مع المبالغ التي وفرها الخبراء، وأيد في ذلك النائبان وضاح مراد وإلياس مراد.

إلا أن الوزير خربوطلي رد على هذا الموضوع قائلاً: تم صرف مكافآت حوالي ٣٠٠ ألف ليرة لكل شخص والتقارير الإعلامية ليست صحيحة، كما تم صرف ١٥٠ ألف مكافآت آخرين.

كما أثار نواب آخرون مسألة سرقة العدادات في المناطق الساخنة وتحمل المواطنين فواتير كبيرة ليس لهم ذنب فيها، فأكد النائب كمال عياش أن بعض المواطنين يريدون الحصول على براءات ذمة لرفع طلبات تعويض الأضرار عن منازلهم إلا أنهم يهاجرون بفواتير كبيرة تتجاوز ٣٠٠ ألف ليرة، متسائلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الخصوص.

الكهرباء توزع مجاناً.. وتركيب ٩ مراكز تحويل ٣ منها صناعية رئيس البلدية: ٥٠ بالمئة من أحياء عربيين مغلقة وغير صالحة للسكن وهناك خطورة تشكلها الأبنية الآيلة للسقوط

عبد النعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة عربين راتب شحور أن عدد سكان المدينة حالياً يصل إلى ٤٠ ألف نسمة من أصل ٧٠ ألف قبل ٢٠١٥م، إضافة إلى مساحة المدينة على مساحة تقدر بـ ٣٠٪ من أصل مساحة المخطط التنظيمي للمدينة، موضحاً أن نسبة الأحياء المغلقة في المدينة تصل إلى ٥٠٪، يمنع السكن فيها نتيجة حجم الدمار الهائل داخلها.

وقال شحور في حديث له للوطن: إن الأحياء المفتوحة للسكن تحتاج أغلب أبنيتها إلى ترميم فهي تعتبر قبياساً بالواقع غير صالحة للسكن، مشيراً إلى تشكيل لجنة فنية من مجلس المدينة تقوم بدراسة طلبات الترميم والبت بها بعد الكشف على البناء أو الشقة المطلوب ترميمها. ولفت شحور إلى أنه في حال كان البناء المراد ترميمه يشكل خطورة يتم إحالة الإبنية إلى نقابة مهديسي ريف دمشق لدراسته موضحاً أن البلدية لا تستقبل أي طلبات لترميم خارج المخطط التنظيمي علماً أن أغلب الأبنية مهممة.

وأكد شحور أن البلدية لا تمنح حالياً أي رخص بناء جديدة بانتظار أن تبدأ دائرة التصالح العقارية في المدينة عملها بعد أن التخصيص يمكن خصوصاً في ظل فقدان العديد من السجلات العقارية، مشيراً إلى أن البلدية لا تستطيع في الوقت الحالي إعطاء الرخص بناء على إخراج القيد العقاري تقنياً لضياع أملك الآخرين.

ولفت شحور إلى الخطورة الكبيرة التي تشكلها الأبنية الآيلة للسقوط في المدينة مبيئاً أن تركز الحمولات في بعض هذه



٦ مراكز تحويل كهربائي في المدينة و ٣ مراكز تحويل صناعي و ٤ مراكز تحويل في طور التركيب صفيلاً: إن عدد مراكز التحويل في المدينة قبل الأزمة يتجاوز ٨٠ مركزاً ومؤكداً أن التيار الكهربائي أصبح يفتدي ٥٠٪ من القاطنين وموضحاً أن التيار الكهربائي يوزع حالياً مجاناً على المستهلكين.

بانتظار تركيب عدادات للمستهلكين كاشفاً عن تركيب قاطع شدته ٦ أمبير لكل مشترك حتى لا يتم اجترار كميات كبيرة تتجاوز ١٠٠ ألف متر مكعب عن طريق عقد مع مؤسسة الإنشاءات، مشيراً إلى أن عمليات الترحيل المنفذة تشكل ثلث المدينة من أصل المخطط التنظيمي ومؤكداً أن ذلك ليس له علاقة بأتقاض المدينين الخاصة في المباني والشقق السكنية.

وكشف رئيس مجلس المدينة عن تركيب

لا تزال مغلقة منذ جولة وزير التجارة الداخلية الأخيرة نتيجة المخالفات مطالباً بالسماح لهذه الأفران بالعمل واستبدال الإغلاق بالغرامة وكاشفاً عن أن هناك وعوداً بأن الأفران الاحتياطي في المدينة سيعمل قبل نهاية العام وأن المدينة حالياً يتم تزويدها بـ ٣٣٠ رطله خبز يومياً وأن الأهالي ينتظرون قدوم الخبز منذ السادسة صباحاً مبيئاً أن السيارة تتأخر أحياناً ما بعد الثامنة والنصف وأن نوعية الخبز التي تصل في بعض الأحيان تكون رديئة لأسباب مختلفة.

وطالب رئيس المجلس المحلي بعودة ٦٤ عاملاً للخطافة على ملاك المجلس المحلي موزعين على بلديات أخرى خارج الغوطة الشرقية، مؤكداً أن البلدية رفعت طلبات لتعيين عاملين يعقود موسمية لكن جواب المحافظة كان التردد.

ويبلغ عدد المرشحات العاملة في المدينة ٨ فقط تستوعب نحو ٨٠٠٠ طالب وطالبة يعاني بعضها من ضغط في الشعب الصيفية علماً أن عدد مدارس المدينة يصل إلى ٢١ مدرسة يحتاج أغلبها إلى تأهيل وترميم. ووفقاً لشحور فإنه يعمل في المدينة إضافة للمجلس البلدي مخفر الشرطة ودائرة الأحوال المدنية والمحكمة ووحدة المياه مؤكداً وجود ٤٥ خزائناً للمياه تؤمن مياه الشرب للمدينة.

وأوضح شحور أن ٩ سرفيس تعمل على خط كراجات العباسيين عربين في الوقت الحالي مبيئاً أن الخط الأساسي من عربين إلى مشفى الحياة عبر زمكا والزبلطاني لم يتم تعقبه بعد، بانتظار تحسين واقع النقل وزيادة عدد المركبات العاملة.

بعد إقصائهم بحكم «التفسير الغامض».. قرار يعيد مئات الطلاب المفضولين إلى جامعاتهم الخاصة سليمان لـ «الوطن»: تسوية أوضاع الطلاب.. وضرورة إعادة النظر بنظام الساعات المعتمدة في الجامعات الخاصة

هادي بك الشريف

وقالت عضو المكتب التنفيذي: مع إصدار المراسيم الاستثنائية التي تقضي بمنح عام استثنائي أو دورة استثنائية للطلاب في الجامعات من ضمنها الجامعات الخاصة، فهم تفسير الأمر في إحدى مواد القرار ٢١ سابق الذكر، وذلك فيما تقدر الوقت الذي يمنح فيه الطالب عام «استراكي» من عدم منحه إياه، الأمر الذي خلق لبساً وتفاوتاً بين الجامعات الخاصة حول تطبيق القرار ما انعكس على الطلاب.

وأشارت سليمان إلى أن بعض الطلاب الخاصة سابق الذكر، وذلك فيما تقدر الوقت الذي يمنح فيه الطالب عام «استراكي» من عدم منحه إياه، الأمر الذي خلق لبساً وتفاوتاً بين الجامعات الخاصة حول تطبيق القرار ما انعكس على الطلاب.

وأشارت سليمان إلى أن بعض الطلاب الخاصة سابق الذكر، وذلك فيما تقدر الوقت الذي يمنح فيه الطالب عام «استراكي» من عدم منحه إياه، الأمر الذي خلق لبساً وتفاوتاً بين الجامعات الخاصة حول تطبيق القرار ما انعكس على الطلاب.

وأشارت سليمان إلى أن بعض الطلاب الخاصة سابق الذكر، وذلك فيما تقدر الوقت الذي يمنح فيه الطالب عام «استراكي» من عدم منحه إياه، الأمر الذي خلق لبساً وتفاوتاً بين الجامعات الخاصة حول تطبيق القرار ما انعكس على الطلاب.

وأشارت سليمان إلى أن بعض الطلاب الخاصة سابق الذكر، وذلك فيما تقدر الوقت الذي يمنح فيه الطالب عام «استراكي» من عدم منحه إياه، الأمر الذي خلق لبساً وتفاوتاً بين الجامعات الخاصة حول تطبيق القرار ما انعكس على الطلاب.

نجح قرار جديد صادر عن مجلس التعليم العالي في تدارك التفسير الخاطي الذي حصل مؤخراً في عدد من الجامعات الخاصة، والذي أدى لفصل مئات الطلاب وطالب وطالبة، نايك عن عشرات حالات الفصل التي حدثت مؤخراً.

القرار الجديد سوّى وضع الطلاب في الجامعة الخاصة الذي استفاد من دورة إضافية أو من عام استثنائي، أو من فصل صيفي، مع اعتماد نتيجته فيها لغاية العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

وفي حديث لـ «الوطن» بينت عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد الوطني لطلبة سورية رئيس مكتب التعليم الخاص دارين سليمان أنه حصل تفسير خاطي من بعض الجامعات الخاصة التي تناطخ لعمل الجامعات الخاصة وأليات وشروط التعليم ونمط الحياة الجامعية كاملة ضمن هذه الجامعات، الأمر الذي تابعه الاتحاد مع وزارة التعليم العالي، بعد رصد مئات الحالات الطلابية ممن تم فصلهم في العديد من الجامعات، مشيرة إلى متطلبات سبقت صدور القرار وتبناها الاتحاد لإيضاح الطلاب.

ولفتت سليمان إلى أن القرار سمح لطلاب الجامعة الخاصة الذي فصل في نهاية العام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، بسبب تدني معدله التراكمي عن نقطتين، أن يعيد ارتباطه بالجامعة ومتابعة الدراسة فيها بدءاً من الفصل الثاني في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، وفقاً لأحكام قرار مجلس التعليم العالي رقم ٢١ لعام ٢٠١٤، في حال لم يكن استفاد من إكمائه سابقاً.

مضيفاً: لا تحسب الدورات الإضافية والأعوام الاستثنائية التي منحت للطلاب في الجامعة الخاصة بموجب قرارات مجلس التعليم العالي من مدد الإبقاء في الجامعة ولا يسمح للطلاب المفضولين أكاديمياً في الجامعة الخاصة بالتسجيل في الفصل الصيفي بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩، كما يتم الطلب إلى رؤساء الجامعات الخاصة التدقيق في وضع الطلاب وفق الأسس المعتمدة.

خطة لبناء مساكن لـ ٢٠٠ ألف نسمة من تجمعات النازحين

الوطن- خالد خالد

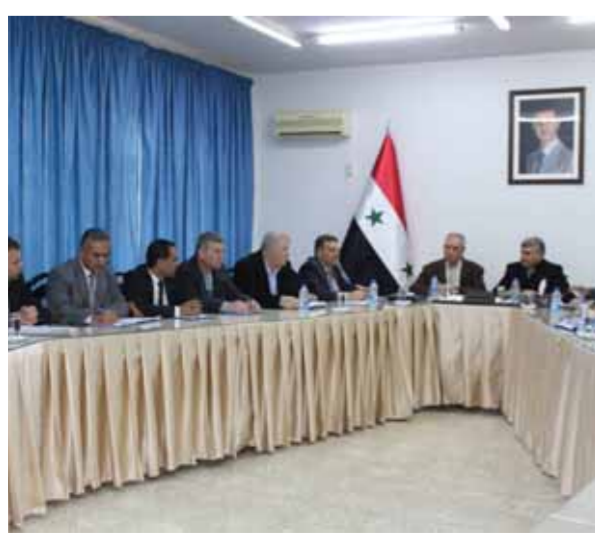
أكد وزير تنمية المنطقة الجنوبية، رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة إعادة إعمار القنيطرة رافع أبو سعد العمل على عودة أبناء تجمعات النازحين من ريف دمشق إلى أرض المحافظة بعد تخصيص نحو ٥٠٠ هكتار لبناء مساكن تستوعب نحو ٢٠٠ ألف نسمة، مبيئاً أن هذه الخطوة التي أقرتها لجنة التنمية برئاسة وزير الأشغال سيقومها الجانب الاقتصادي من أجل تأمين فرص للعاملين عن العمل وذلك من خلال تطوير القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، إضافة إلى تنمية المحافظة من خلال إحداث مجمعات صناعية بهدف تطوير المحافظة ودراسة المشاريع التي يمكن إدخالها والوقوف على توجهات الصناعيين والمعوقات التي تعترضهم في تنفيذ مشاريع تنموية.

وطالب أبو سعد دعوة أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية والإطلاع على المشاريع المنفذة وخطط إعادة الإعمار بعد شكاوهم من عدم حضورهم تلك الاجتماعات، منوهاً أن الغاية من

اللقاءات مع المعنيين بالقيطرة الوصول إلى أعلى مستوى من العمل ويتم رفع تقارير عن الأعمال والمشاريع المنفذة والمشرقة عليها اللجنة الوزارية إلى رئيس مجلس الوزراء.

وأشار أبو سعد إلى قدرة اللجنة بإيصال طلبات المديرات إلى الوزارة المعنية مباشرة دون المرور بالإجراءات المتعارف عليها وأي إشكالية أو ظروف طارئة تعيق تنفيذ المشاريع على المدير التوجه إلى اللجنة فوراً لعرضها للمساعدة في معالجتها.

وأوضح رئيس اللجنة الوزارية أن الاعتمادات المرصودة لأعمال الكهرباء بدرعا والقنيطرة نحو ١,٥ مليار، وسيتم لحظ المبالغ المطلوبة لشركة الكهرباء بالمحافظة، مشدداً على إيلاء الأهمية بالخدمات للتجمعات على أرض المحافظة كون الغاية إعادة أبناء التجمعات إلى أرض المحافظة وبحيث تقتصر المحافظة بتقديم خدماتها للتجمعات بالضروريات فقط دون تنفيذ مشاريع استراتجية. وأوضح مدير المياه أمين الشمالي أن المؤسسة قامت بتقدير أضرار منظومة المياه والتي بلغت نحو ١,٥ مليار كون ٩٠ بالمئة من مصادر المياه عبارة عن آبار وتم خصم ٩٠



بئراً متضررة، وضمن الإمكانيات المحدودة للمؤسسة تم إعادة ٤٦ بئراً وإعادة تأهيل ٢٦ خزائناً من أصل ٧٦ خزائناً وصيانة ٣٨ كم من شبكات المياه وبشكل جزئي، إضافة إلى إعادة تأهيل محطة الأصبغ وعين زبون والناتج تروبان عدة قرى، مشيراً إلى أن نسبة المستفيدين من المياه بوساطة الشبكات عليها وأي إشكالية أو ظروف طارئة تعيق تنفيذ المحررة، ولت الشمال إلى أن الأضرار الإسعافية التقديرية نحو ٩٦٠ مليوناً ولكن لم يتم وصول أية اعتمادات والمشاريع الجاهزة للصرف حالياً نحو ٦٠٠ مليون وهناك مشاريع تم المباشرة بها ونسبة إنجازها نحو ٨٠ بالمئة. ويديره بين مدير عام شركة الكهرباء خالد سليمان قيام الورشات بتركيب ٧٠ مركزاً تحويل وتم إنارة ٣٠ قرية ومزرعة، لافتاً إلى قيام الورشات حالياً بالعمل على إنارة أكبر ٤ تجمعات سكنية وهي جبانا الخشب وبريقة وبنز عجم والرفيد ولكن معاناة الشركة في نقص عدد العاملين والحاجة إلى ٢٠ عاملاً بشكل إسعافي، ونوه سليمان إلى حاجة الشركة إلى ٦٠٠ مليون وبشكل إسعافي حيث تقدر قيمة الأعمال بنفس المبلغ المطلوب وهي ديون على الشركة وتخصيص ٥٠٠ هكتار للسكن.